إستمارة المشاركة:

*الإسم واللقب: **زين العابدين دايلي–نبيل كريبش**

*الدرجة العلمية: **طالب دكتوراه (السنة الثانية)– أستاذ التعليم العالي**

*الهيئة المستخدمة: **جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل–**

*المؤلف المرسل:**زين العابدين دايلي**

*البريد الإلكتروني:**zinodaili707@gmail.com**

*الهاتف: **0660 510 110**

*محور المشاركة: **المحور الثالث والمعنون ب:واقع التسيير الالكتروني للبلديات في الجزائر.**

*عنوان المداخلة: **الإدارة الإلكترونية كمدخللتعزيز التنمية المحلية بالبلدية في الجزائر.**

مخلص:

فرضت العولمة مع بداية التسعينيات من القرن الماضي عديد الإرهاصات جاءت في شكل إصلاحات للمنظومات السياسية للدول, من بينها على الإطلاق ما تعلق بضرورة إعادة هندسة الجهاز الإداري كل هذا في سبيل تحقيق التنمية خاصة لدى الدول النامية, الجزائر كغيرها من الدول عمدت إلى إصلاح نظامها الإداري من خلال تبني مقاربة الإدارة الإلكترونية على مستوى أقاليمها, ذلك أن صانع القرار عمد للأخذ بقاعدة بناء الدولة من الأسفل نحو قمة الهرم, وفق استراتيجية قائمة على تبسيط الإجراءات من جهة, ومن جهة ثانية عصرنة المرفق العام.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية; الحكومة الإلكترونية; الجماعات المحلية; البلدية; التنمية المحلية.

Abstract:

Globalization imposed with the beginning of the nineties of the last century many precursors came in the form of reforms to the political systems of countries, among them absolutely related to the need to re-engineer the administrative apparatus all this in order to achieve development, especially in developing countries, Algeria, like other countries, has deliberately reformed its administrative system by adopting an approachElectronic management at the level of its regions, because the decision maker deliberately adopted the rule of building the state from the bottom towards the top of the pyramid, according to a strategy based on simplifying procedures on the one hand, and on the other hand modernizing the public facility.

Keywords: electronic management; The electronic government; Local groups; Municipal; local development.

مقدمة:

اعتمدت الدول منذ القدم على نمط التسيير المركزي القائم على تركز السلطات في العاصمة السياسية, لكن سرعان ما تم التراجع عن هذا النمط في التسيير نظير عجزه عن تغطية كافة أقاليم وأجزاء الدولة, ومنه تم المزاوجة بين التسيير المركزي واللامركزي القائم على استحداث هيئات محلية تعنى بالشأن العام المحلي.

مع بداية التسعينيات من القرن الماضي ظهرت عديد الاختلالات التي أفرزتها العولمة على مستوى الجهاز البيروقراطي والإداري للدول. أثرت هذه الاختلالات على التنمية المحلية والشاملة للدولة, ومنه كان لزاما التفكير في إيجاد ألية ومقاربة تعمل على إصلاح المنظومة الإدارية من الاختلالاتوالنقائص التي شابتها بفعل عديد الممارسات, وكذلك إستجابة لشروط ومقتضيات العولمة التي حولت العالم إلى قرية صغيرة زالت بفضلها كل الحدود والفواصل الجغرافية, بفعل التطور تكنولوجي كبير غير مسبوق, ومنه تم التفكير في إعادة هندسة الإدارة وعصرنها, لهذا كان لزاما على الدول أن تكييف أجهزتها الإدارية مع متطلبات العولمة وشروط العصر. الجزائر كغيرها عمدت إلى الأخذ بهذه المقاربة على مستوى الأقاليم, ذلك أن قاعدة التنمية لديها تنطلق من الأسفل نحو أعلى الهرم, وعلى هذا الأساس يطرح نص الإشكالية التالي: **كيف تساهم الإدارة الإلكترونية كمقاربة في تعزيز التنمية المحلية على مستوى البلديات بالجزائر؟.**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل الإدارة الإلكترونية؟, وماهي متطلباتها؟ وماهي ألية تطبيقها؟
- ما مفهوم البلدية؟, وكيف تبنت مفهوم الإدارة الإلكترونية بالجزائر؟, ومما مدى نجاحها كمقاربة لتحفيز التنمية المحلية بالجزائر؟.

قبل الإجابة عن الإشكالية المطروحة وجب صياغة الفرض الرئيسي التالي:

تحقيق التنمية المحلية بالبلدية مرهون ومرتبط بمدى قدرة هذه الأخيرة على تكييف أجهزتها الإدارية مع شروط ومقتضيات العصرنة والتطوير.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة, ولإختبار صحة الفرضية تم تقسيم الدراسة وفق ما يلي:

- **المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للإدارة الإلكترونية:**
  - ✓ أولا: مفهوم الإدارة الإلكترونية:
  - ✓ ثانيا: مراحل وشروط تطبيق الإدارة الإلكترونية:
- **المحور الثاني: الإدارة الإلكترونية كمحفز للتنمية المحلية بالبلدية في الجزائر**
  - ✓ أولا: البلدية كإطار عام للتنمية المحلية في الجزائر:
  - ✓ ثانيا: أليات تعزيز الإدارة الإلكترونية للتنمية المحلية في البلدية بالجزائر:

خاتمة: تضمنت إستنتاجات+توصيات

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للإدارة الإلكترونية:

يتداخل مفهوم الإدارة الإلكترونية مع عديد المفاهيم التي تحمل دلالات لهذا الأخير, لعل أبرزها على الإطلاق: تكنولوجيا المعلومات, الحكومة الإلكترونية..., والتي سيتم تناولها وفق مجموعة من المفاهيم مشكلة مقاربة توضح النسق المفاهيمي لمفهوم الإدارة الإلكترونية.

أولا: مفهوم الإدارة الإلكترونية:

قبل التطرق لمفهوم الإدارة الإلكترونية وجب أولا إزالة الإبهام عن مجموعة من المصطلحات ذات الصلة بهذا المفهوم على غرار: تكنولوجيا المعلومات, الحكومة الإلكترونية, ثم الوصول إلى تعريف الإدارة الإلكترونية:

1-تعريف الإدارة الإلكترونية: لتعريف الإدارة الإلكترونية وجب أولا تناول:

ا-تعريف تكنولوجيا المعلومات: "تلك البيانات التي تعالج باستخدام التكنولوجيا الحديثة لتصبح قابلة للإستخدام من جهة ومن جهة ثانية ذات قيمة, إعتمادا على الركائز الأساسية لنظم المعلومات والمتمثلة في: النماذج, الإخراج, التكنولوجيا, قاعدة البيانات,أساليب الرقابة"[1].

ومنه فإن تكنولوجيا المعلومات هي: مجموع الوسائل والمكونات الاساسية التي تستخدم عادة في معالجة البيانات ذات الصلة بتطبيق أبجديات الإدارة الإلكترونية.

ب-تعريف الحكومة الإلكترونية:[2]"نسخة طبق الأصل عن الحكومة الحقيقية إفتراضيا, بمعنى التقليدية, حيث تختلف الأولى عن الثانية في كونها تعيش في الشبكات الإلكترونية وأنظمة المعلومات, بينما الثانية تتجسد في الواقع في شكل أطر مؤسساتية وهياكل قاعدية على مستوى الدولة, ويمكن تميز الحكومة الإلكترونية عن الحقيقية من خلال مجموع الخصائص التالية:

- ✓ **إدارة بلا ورق:** حيث تتكون كشبكة معلوماتية من: أرشيف إلكتروني, بريد الكتروني, أدلة ومفكرة إلكترونية, تطبيقات على الجهاز الآلي...
- ✓ **إدارة بلا مكان:** ذلك أن وجودها إفتراضي على أجهزة الكمبيوتر أو الهاتف...
- ✓ **إدارة بلا زمان:** الحكومة الإلكترونية لم تعد مرتبطة بالزمان, ذلك أنها دائمة الإشتغال طول السنة على مدار 24 ساعة.
- ✓ **إدارة بلا تنظيمات جامدة:**ألغت جمود الإدارة التقليدية القائمة على تعقد الإجراءات والهرمية واستبدلتهمبالإدارة الشبكية, والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة".

يتناول تعريف الحكومة الإلكترونية من كونها نسخة إفتراضية تحاكي الحكومة التقليدية, تتميز بمجموعة من الخصائص, على غرار: إدارة بلا ورق, إدارة بلا مكان, إدارة بلا زمان, إدارة بلا تنظيمات جامدة.

ج–تعريف الإدارة الإلكترونية: تعتبر الإدارة الإلكترونية من المفاهيم المعاصرة التي جاءت كنتيجة للتطورات العلمية والتقنية الواسعة التي شهدها عصرنا الحالي, إلا انها لاتزال في بداياتها الأولى من حيث التفعيل العملي والامتداد الجغرافي, ومنه تعددت التعارف المقدمة لهذا المفهوم الذي يعد واسعا, حيث يرى البعض أنها مدرجة ضمن أنظمة المعلومات والحاسوب, ويرى آخرون أنها تتبع للإدارة العامة, وهناك طرح آخر يدرجها ضمن العلوم السياسية, إلا أن المفهوم الدقيق هو ذلك الذي يرى بتلاقي الإدارة الالكترونية في الجميع بين هذه الحقول المعرفية, وعليه سنحاول تقديم تعريف إجرائي هذا المصطلح[3].

إجرائيا: هي: "منظومة إلكترونية متكاملة ومترابطة تهدف إلى تحويل النشاط العادي اليدوي للإدارةإلى نشاط آلي بإستخدام التكنولوجيا الحديثة ومختلف أنواعها وبرمجياتها, من خلال نظم معلوماتية قوية تساعد على إتخاذ القرارات الإدارية كخدمة تتصف بالديمومة من جهة, ومن جهة ثانية بكونهاأقل تكلفة وفي أسرع وقت ممكن"[4].

إنطلاقا مما سبق يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية هي الكل الذي تتفرع منه الحكومة الإلكترونية, تتفاعل وتحاكي الواقع من خلال وسائط ووسائل تتمثل في تكنولوجيا المعلومات التي بدورها تعالج البيانات أليا.

2–أهمية وأهداف الإدارة الإلكترونية:

ا–الأهمية: عديد الممارسات السلبية التي مست الجهاز الإداري عجلت بضرورة إيجاد وسائل لها القدرة على إصلاح المنظومات الإدارية من الممارسات التقليدية, وتكمّن أهمية الإدارة الإلكترونية في مجموع النقاط التالية:[5]

- ✓ –تبسيط الإجراءات الإدارية, الذي من شأنه أن ينعكس إيجابا من حيث العلاقة بين الإدارة والمواطن.
- ✓ –تسهيل التواصل بين مختلف المصالح داخل المنظمة الواحدة وعديد المنظمات في أقصر وقت وبتكلفة وجهد محدودين.
- ✓ –الدقة والموضوعية في إنجاز المعاملات الإدارية.
- ✓ –تقديم المعلومات بصفة مستمرة والمساعدة في إتخاذ مختلف القرارات الإدارية خاصة منها المصيرية
- ✓ –جودة الخدمات التي جاءت في شكل محصلة لتطوير وتدريب المورد البشري على مختلف التكنولوجيات والبرمجيات الحديثة.
- ✓ –سرعة الولوج إلى المعلومات والوثائق الإدارية بوجود نظام متكامل في أي وقت أو أي مكان.

ب–الأهداف: تختلف أهداف الإدارة الإلكترونية بإختلاف الأنظمة السياسية للدول, حيث نجدها تراعي النشاط الإقتصادي والتجاري للدول (درجة تقدم أو تخلف الدول), إلا أنها قد تجتمع كلها في الأهداف التالية:[6]

- ✓ –السعي لإرضاء متلقي الخدمة طيلة 24 ساعة في اليوم, وعلى مدار الأسبوع بما في ذلك أيام الإجازات الرسمية.

- ✓ -إنجاز الأعمال بصفة وجيزة وبأقل التكاليف والجهد وبجودة عالية.
- ✓ -السعي إلى بعث مجتمع قادر على التعامل تقنيا وتكنولوجيا بكيفية تتماشى مع العصر ومتطلباته.
- ✓ -تعميق مفهوم الشفافية والإبتعاد عن المحسوبية والرشوة...وكل المظاهر السلبية التي عرفها النمط التقليدي في التسيير.
- ✓ -الحفاظ على حقوق الموظفين من إبداع وإبتكار وذلك من خلال العصرنة القائمة على التدريب المتواصل لهم.
- ✓ -المحافظة على سرية المعلومات والحد من مخاطر إنتشارها بنظام معلوماتي آمنومحكم.
- ✓ -التطوير المستمر للخدمات والرفع من قدراتها الإنتاجية وذلك من خلال إتباع نمط قائم على التحديث المستمر للتقنيات الحديثة
- ✓ -القضاء على مختلف المظاهر السلبية للبيروقراطية من خلال تبسيط المستمر للإجراءات, والتحول من الهرمية نحو الشبكية, ومن مفهوم الأوامر الفوقيةإلى التعاون والتكافل والتضامن داخل المنظمة الإدارية.
- ✓ -تقليل التكاليف القائمة على التحول من الأرشيف المادي الذي يحتاج إمكانيات مادية كبيرة إلى الارشيف الرقمي, الذي من شأنه تذليل التكاليف من جهة, ومن جهة ثانية حفظها بطريقة تتصف بالأمانأكثر.

ثانيا: مراحل وشروط تطبيق الإدارة الإلكترونية:

تطبيق الإدراة الإلكترونية في أمس الحاجة إلى مجموعة من المتطلبات تشكل دعامة أساسية تعكس فلسفة هذا المفهوم, إضافة إلى ذلك فأن تطبيقها يكون وفق مجموعة من المراحل الأساسية حتى تتجسد بالكيفية المثلى.

1-شروط تطبيق الإدارة الإلكترونية: تتمثل شروط تطبيق الإدارة الإلكترونية في:[7]

- ✓ -توفير المستلزمات الإلكترونية: من حاسوب ومكوناته(الأنترنت, الأنترانت, والإكسترانت), الهاتف الشبكي...
- ✓ -توفير البنى التحتية اللازمة كقاعدة إنطلاق تضم شبكة للتكنولوجيات الحديثة السلكية واللاسلكية, كل هذا من شأنه ضمان التواصل الأمن بين الإدارة والمواطن ومختلف المصالح, ناهيك عن ربط الإدارة بمختلف الإدارات الأخرى.
- ✓ -ضرورة وجود ترسانة قانونية مساعدة على تطبيق الإدارة الالكترونية تتمتع بالمشروعية والمصداقية, من شأنه تسهيل وتبسيط العملية الإدارية.
- ✓ -تكوين يد عاملة مؤهلة, من خلال ضرورة التأهيل المستمر على التكنولوجيات والبرمجيات الحديثة في مختلف الجامعات, والمعاهد,أو المراكز التدريبية التابعة للحكومة.

2-مراحل تجسيد الإدارة الإلكترونية: تتلخص مراحل تجسيد الإدارة الإلكترونية في أربعة مراحل أساسية تعد ضرورية وفق سياقات زمنية تقتضيها كل مرحلة على حدى.

ا–المرحلة الأولى:[8] وفيها يتم نقل الإدارة من شكلها التقليدي إلى شبكة الأنترانت لتقديم جملة من الخدمات الإدارية, تهدف إلى:

- ✓ تعزز علاقة المواطن بالإدارة من خلال إضفاء الشفافية على المعاملات الإدارية.
- ✓ إشراك المواطن في العملية الإدارية كتجسيد لأحد أبرز أوجه الديموقراطية.
- ✓ ربط مختلف المصالح والمنظمات الإدارية عن طريق روابط توضع وتتاح على مستوى الأنترانت.

ب–المرحلة الثانية:[9] تجسد هذه المرحلة المحاكاة البحثية التي بموجبها يتم إدراج مجموعة من الروابط البحثية تختصر الوقت والجهد, تضع بين يدي المواطن جملة من الوثائق والإستمارات الإدارية المتاحة على شبكة الأنترانت على مدار 24 ساعة و 7أيام على 7 أيام بما فيها الإجازات والعطل الرسمية, تهدف إلى:

- ✓ ربط وتعزيز علاقة الإدارة بالمواطن هذا من جهة.
- ✓ ومن جهة ثانية ربط مختلف المصالح داخل المنظمة الواحدة.
- ✓ إضافة لتوطيد علاقتها بمختلف الأجهزة الادارية الاخرى.

ج–المرحلة الثالثة:[10]تعتبر من أعقد المراحل مقارنة بسابقاتها, وهذا راجع لدرجة التعقد التي تضفيها الإدارة سواء تعلق الامر بعلاقتها مع المواطن,أو مختلف المنظمات الإدارية الآخرى, ذلك أن هذه المرحلة لا تحتاج إلى التنقل للمكتب المعني بالإجراء لأنها تكتفي بالتعامل عن بعد, وتكمن درجة تعقدها في سرية وخصوصية البيانات وكذا المعاملات.

***ملاحظة:** إن نقل هذه المعاملات,أو البيانات يحتاج للتوقيع الإلكتروني الذي دونه لا تتم المعاملة, ضف إلى ذلك أن هذه المرحلة هي في أمس الحاجة إلى إعادة الهيكلة الداخلية وضرورة تغيير للقوانين والتشريعات حتى يكون إخراج الخدمة بطريقة مثالية.

د–المرحلة الرابعة:[11]تعتبر هذه المرحلة ذروة المراحل السابقة, وتتميز ب: تقليص حجم المعاملات الإدارية وصولا إلى صفر ورقة عن طريق بوابات إفتراضية, نجاحها مرتبط أساسا بطبيعة السلوك والعمل الحكومي, إضافة لكونها تحبذ البيئة المنفتحة على المجتمع لا المنغلقة التي عادة لا تتقبل فلسفة الإدارة الإلكترونية, لأن هذه الأخيرة كثيرا ما عرقلت عديد التوجهات والإصلاحات, وبالتالي قد يبقى التحول نحو الإدارة الإلكترونية حبيس المراحل الثلاث الأولى.

المحور الثاني: الإدارة الإلكترونية كمحفز للتنمية المحلية بالبلدية في الجزائر:

تعتبر الإدارة الإلكترونية من مقتضيات وإرهاصات العولمة والتي فرضت نفسها على البلديات بإعتبارها النواة الأولى للتنمية على مستوى الأقاليم, إضافة لكونها الجهاز الأقرب للمواطن, لهذا كان لزاما على صناع القرار في الجزائر تبنى الإدارة الإلكترونية نظير الوجه الشاحب والممارسات السلبية لجهازها البيروقراطي خاصة منه المحلي, ومنه بدأ جليا التفكير في هذه الأخيرة كأداة للإصلاح والمواكبة العولمة.

أولا: البلدية كإطار عام للتنمية المحلية في الجزائر:

قبل التطرق لمفهوم البلدية وجب التعريج على مفهوم الجماعات المحلية التي التعتبر البلدية محور ومكون رئيسي وفعال في التنمية المحلية, وتعرّف الجماعات المحلية بكونها: "أسلوب من أساليب تنظيم الدولة من خلال أجهزة تنفيذية و فنية على المستوى المحلي, تعنى

بإدارة الشأن العام المحلي, تباشر مهامها في حدود الأطر القانونية المسموح بها عن طريق نقل أو تفويض السلطة من المركز نحو الإقليم, بواسطة أشخاص منتخبين أو معينين أو من خلال آلية المزج بين ذلك"[12].

1–تعريف البلدية عند المشرع الجزائري: "البلدية هي جماعة إقليمية وقاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وهي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة الديموقراطية وإشراك المواطن في تسيير شؤونه العامة, وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الأقاليم, التنمية الإقتصادية, الإجتماعية والثقافية"[13], ومنه فإن البلدية تعد القاعدة الأولى والرئيسية للتنمية المحلية, ذلك على إعتبار أن التنمية المحلية لا تتحقق ولا تبنى إلى إذا إطلقت من القاعدة نحو القمة.

2–أهداف البلدية: يمكن تقسيم أهداف البلدية في إطار التنمية المحلية إلى أهداف سياسية, إجتماعية, وآخر إدارية:

ا–الأهداف السياسية: وهي بدورها تنقسم إلى:[14]

1–التعددية: ويقصد بها أن مسألة صناعة وإتخاذ القرارات تتم بين عديد المستويات وفق خليط بين ما هو منتخب بما هو معين, وتتصف هذه القرارات بكونها توافقية, تتيح للفواعل إضافة لصلاحيات تسيير شأنها المحلي, البث والمساهمة في مختلف السياسات القطاعية على غرار: الصحة, التعليم...

2–الديموقراطية: تعتبر من أبرز الأهداف التي كرسها قانون 11–10 للبلدية في الجزائر, حيث منح المشرع الجزائري الحرية في إنتخاب المجالس المحلية, ومنه إثارة إهتمام المواطن بالشأن العام, وتوثيق الصلة بالجهاز الحكومي, كما أن ممارسة الديموقراطية ينمي الشعور بالمسؤولية اتجاه الهيئات المحلية مما من شانه أن يحفظ كرامة الفرد من جهة, والتحسيس بالحقوق والواجبات.

ب–الأهدافالاجتماعية: وهي كالتالي:[15]

ا–توفير الحاجيات الأساسية والخدمية لسكان الإقليم.

ب–شعور الفرد بالأهمية داخل إقليمه, وهذا من خلال التأثير في صناعة واتخاذ القرارات المحلية من خلال آلية الديموقراطية التشاركية, كل هذا من شأنه تعزيز ثقته بنفسه.

ج–ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الشعبية, وتنمية روح الإنتماء لدى المواطن.

ج–الأهداف الإدارية: ويمكن حصرها في:[16]

ا–النهوض بالمستوى الفني للخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية

ب–التخفيف من الأعباء الإدارة المركزية, وذلك عن طريق آليتي اللامركزية وعدم التركيز لصالح فواعل محلية ميدانية.

ج–تحقيق الكفاءة الإدارية, وإتاحة فرص تجريبية ضيقة المدى, لبحث مدى إمكانية تعميمها على المجتمع ككل.

ثانيا: أليات تعزيز الإدارة الإلكترونية للتنمية المحلية في البلدية بالجزائر:

بادرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالحذو صوب الإدارة الإلكترونية منذ سنة 2010 من خلال توفير مجموعة من الوسائل التكنولوجية واللوجستيكيةوالبنى التحتية تمهيدا للشروع في رقمنة الأجهزة الإدارية, يتصف هذا التحول بكونه تدريجي, حيث إقتصر في البداية على رقمنة شهادة الميلاد 12وتعميمها على كافة تراب البلاد, وفق إستراتجية مسطرة تقوم على: تخفيف الإجراءات الإدارية, رقمنة المرفق العام, موضحةفيما يلي:[17]

1–تخفيف الإجراءات الإدارية: يهدف تخفيف الإجراءات الإدارية إلى الحد من روتين إستخراج الوثائق الإدارية, إضافة للقضاء على المماطلة في تقديم الوثائق, ومحاربة أشكال البيروقراطية التي تعرقل حصول المواطن على وثائقه, لهذا بادرت الوزارة الوصية عن طريق مجموعة

من المراسيم التنفذية إلى تذليل وتقليص عدد الوثائق الإدارية من 29 وثيقة إلى 19 وثيقة, ويمكن حصر الإجراءات التي تم تخفيفها بفعل التحول صوب الإدارة الإلكترونية في:

ا-إعفاء المواطن من إستخراج تلك الوثائق الموجودة في السجل الألي للحالة المدنية.

ب-تقليص عدد الوثائق الإدارية التي تعود المواطن علىإستخراجها من 29 وثيقة إلى 14 وثيقة.

ج-التخلي عن وجوب المصادقة على الوثائق المستخرجة من مختلف الإدارات العمومية.

د-تمديد أجال شهادات الميلاد إلى 10 سنوات.

هـ-إلغاء أجال شهادة الوفاة بعدما كانت صالحة لسنة واحدة, ومنه أصبحت صلاحيتها غير محددة.

و-التنسيق مع مختلف الوحدات الإدارية, والتي بموجبها تتكفل البلدية بالتنسيق مع الجهات القضائية بتصحيح مختلف وثائق الحالة المدنية

2-عصرنة المرفق العام: بادرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية مطلع 2014 بمجموعة من المشاريع الهادفة لعصرنة وتطوير المرفق العام, وذلك بالموازاة مع برنامج عمل الحكومة القاضي بضرورة تحسين جودة الإدارات العمومية وإضفاء الشفافية والفعالية على سير أعمالها, ومن أهم هذه المشاريع:

ا-رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية عبر كافة تراب الوطن, وربطه بمختلف البلديات والوحدات الإدارية ذات الصلة.

ب-تمكين المواطن من إستخراج كل وثائق الحالة المدنية دون عناء التنقل ومن أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن.

ج-تمكين المقيمين بالخارج من إستخراج شهادة الميلاد 12 عن طريق شبكة الأنترانت والحصول عليها من خلال الدبلوماسية أوالقنصلية المسجل بها.

د-إنشاء سجل وطني ألي لترقيم المركبات والذي بموجبه أصبح المواطن يتحصل على بطاقات ترقيم مركباته بصفة أنية دون تكبد عناء التنقل بين الولايات.

هـ- توفير جملة من الخدمات الإلكترونية على غرار: خدمة تتبع مراحل تجهيز جواز السفر البيومتري...

ثالثا: واقع الإدارة الإلكترونية بالبلديات في الجزائر: رغم الإنجازات المحققة في سبيل تطبيق الإدارة الألكترونية وعصرنة الأجهزة الإدارية للبلدية في الجزائر في سبيل تعزيز التنمية المحلية على مستوى الأقاليم في الجزائر إلا أن الواقع يشير إلى أن:

- ✓ تطبيق الإدارة الإلكترونية لم يكن إراديا على المستوى الأقاليم بقدر ما كان إرهاصات وضغوطات من الخارج بفعل العولمة, ومنه فإن الإرادة السياسية للتوجه صوب مقاربة الإدارة الإلكترونية كانت غائبة.
- ✓ فشل مقاربة الإدارة الإلكترونية بالبلديات كان جليا ذلك أنه لم يتم تحضير البيئة الداخلية والخارجية لتقبل هكذا مقاربة من جهة, ومن جهة ثانية الفوارق الجهوية الموجودة بين مختلف الأقاليم في الجزائر صعبت من تطبيقها.
- ✓ غموض الإجراءات وإفتقادها لأدنى شروط التبسيط جعل ألية العمل بالإدارة الإلكترونية خيارا ثانويا, وبالتالي فتح المجال أمام فرص التأويل التي جعلت المواطن لا يثق في المعاملات الإلكترونية, لهذا تجده يتنقل لمختلف الوحدات الإدارية لإستخراج وثائقه بنفسه.
- ✓ غياب إستراتجية مرحلية واضحة المعالم لتطبيق الإدارة الإلكترونية وما يعزز ذلك هو أن صانع القرار لم يفهم فلسفتها الرامية بالأساس لتعزيز التنمية الشاملة للدول, لأن الواقع الجزائري يشير إلى أن إستراتجيتهاإقتصرت على تخفيف أعباء الإدارات العمومية وعصرنتها امتثالا لشروط العولمة لا أكثر ولا أقل.

- ✓ كذلك فشل مقاربة الإدارة الإلكترونية تنمويا على مستوى الأقاليم تجسده العمالة الكبيرة الموجودة على مستوى الأجهزة البيروقراطية, مما زاد من التكاليف بدلا من تخفيفها, وبالتالي غابت الجدوى من تبني هذه المقاربة في أبسط معانيها الرامية إلى التخفيف من أعباء الخزينة العمومية.
- ✓ نقص الهياكلالقاعدية والبنى التحتية خاصة في الأقاليم المعزولة (أقاليم الظل) غيّب الإدارة الإلكترونية بصفة شبه مطلقة, ناهيك عن ضعف الشبكة التواصلية, وغياب اليد العاملة المؤهلة لتطبيق الإدارة الإلكترونية, كلها عوامل جعلت من تطبيق التسيير الإلكتروني على مستوى الأقاليم البلدية بالجزائر يكون مشوها وغير متوازن, وبالتالي لا يمكن الحديث بتاتا عن تنمية محلية وفق مقاربة الإدارة الإلكترونية بهكذاممارسات وهكذا واقع.

خاتمة:بعد معالجة هذا الموضوع تم الخروج بمجموعة الاستنتاجات والتوصيات المبينة وفق ما يلي:

أولا: الاستنتاجات: وتتمثل في:

- ✓ أن مفهوم الإدارة الإلكترونية إرتبط بعديد المفاهيم الأخرى على غرار: تكنولوجيا المعلومات, والحكومة الإلكترونية, حيث تعنى الأولى بالوسائل الواجب توفرها لتطبيق هذه الأخيرة, أما الثانية فهي جزء ومكون لا يتجزء من الإدارة الإلكترونية.
- ✓ أن أهمية الإدارة الإلكترونية وهدفها الأسمى يكمن في إصلاح المنظومة الإدارية من الاختلالات التي وقع فيها النمط التقليدي في التسيير, إضافة لعصرنة وتطوير الجهاز البيروقراطي وجعله مسايرا لشروط العولمة وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة.
- ✓ أن الإدارة الإلكترونية فيأمس الحاجة لمجموعة من الشروط الموضوعية لكي تتجسد بالكيفية المثلى على غرار: الحاسوب, الهياكل والبنى التحتية, تبسيط الإجراءات القانونية بصفة مستمرة, تدريب المورد البشري...
- ✓ التجسيد والتطبيق المثالي للإدارة الإلكترونية هو ذلك الذي يكون مرحليا بصفة متدرجة من المرحلة الأولى وصولا إلى المرحلة الرابعة والأخيرة.
- ✓ تحقيق التنمية المحلية يراعي قاعدة بناء الدولة من الأسفل نحو قمة الهرم, تجسده ثنائية الجماعات المحلية في صورة الولاية والبلدية, خاصة هذه الأخيرة على إعتبارأنها الخلية الأقرب إلى المواطن.
- ✓ أن استراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى البلديات في الجزائر إعتمدت على ثنائية تبسيط الإجراءات, وعصرنة المرفق العام.
- ✓ أن واقع التسيير الإلكتروني للبلديات في الجزائر قد عرف عيد الاختلالات التي أثرت سلبا على الاهداف المرجوة من تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى هذه الأخيرة.

ثانيا: التوصيات:ويمكن حصرها في:

- ✓ **ضرورة توفر إرادة سياسية حقيقة تقضي بالتحول كلية صوب الإدارة الإلكترونية, والتخلي بصفة مطلقة على النمط التقليدي في تسيير الجهاز الإداري, خاصة على مستوى البلديات لما له من أثار سلبية أنتجت تنمية محلية مشوهة على مستوى الأقاليم بالجزائر.**

- ✓ **تحضير البيئتين الداخلية والخارجية لاستقبال إرث الإدارة الإلكترونية أولا للتخلص من إرث النمط التقليدي في التسيير وثانيا في تقبل النمط الجديد القائم على فهم الأبعاد الإيديولوجية للإدارة الإلكترونية كفلسفة أولا ثم كإجراء هادف لعصرنة الجهاز الإداري, ومنه بطلان الفرض الرئيسي المنطلق منه.**
- ✓ **توفير كافة الشروط الموضوعية اللازمة لتسلم إرث الإدارة الإلكترونية, خاصة ما تعلق بالتجهيزات, والتبسيط المستمر للإجراءات, ناهيك عن تكوين وتدريب المورد البشري القادر على إدارة هكذا مقاربة, كل هذه الشروط تدعم الإستثمار المحلي وبالتالي تحقيق التنمية المحلية المرجوة أو المنتظرة.**
- ✓ **وضع استراتيجية واضحة المعالم وطويلة المدى لتطبيق الإدارة الإلكترونية, يتم من خلالها التدرج المرحلي في تجسيد معالم الإدارة الإلكترونية.**
- ✓ **التخلي التدرجي على العمالة على مستوى البلديات, إجراء من شانه إضفاء الجودة والدقة والسرعة في معالجة البيانات والمعاملات الإدارية, ناهيك عن أنه يحد من النفقات الإجبارية لهذه الأخيرة وبالتالي التخفيف من أعباء الموازنة العامة.**
- ✓ **الحد من تفشي الفساد خاصة لدى الجماعات المحلية, ذلك أن نظام الإدارة الإلكترونية يتوفر على نظام رقابي أني ومحكم في نفس الوقت.**

---

[1]أسماء عبد الله, " **دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تحسين التنمية الإدارية في مؤسسات الخدمة العمومية**" (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية, قسم علوم إقتصادية, جامعة فرحات عباس, 2018-2019), ص.04.

[2]بلعربي عبد القادر وآخرون, "**تحديات التحول إلى الحوكمة في الجزائر**" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الإقتصادالإفتراضيوإنعكاساته على الإقتصاديات الدولية", خميس مليانة, الجزائر, 13-14 مارس 2012), ص.03.

[3]نصيرة ربيع, "**النشاط الإداري للحكومة الالكترونية**" (أطروحة دكتوراه في القانون العام, قسم حقوق, جامعة تيزي وزو, 2018-2019), ص.14.

[4]سامية عزيز, وأم الخير قوارح, " **الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات**" المجلة العربية للتربية النوعية, ع: 10, أكتوبر 2019, ص.223.

[5]كافية عيدوني, وحميد بن حجوبة, "**الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها واقع وآفاق**"مجلة الأصيل للبحوثالإقتصادية والإدارية, ع:02, ديسمبر 2017, ص ص.223-224.

[6]عيني عسات, "**التوجه نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية 2013**"المجلة الجزائريةللدراسات السياسية, ع:08, ديسمبر 2017, ص.85.

[7]فطيمة سايح, "**الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"مجلة النماء للإقتصاد والتجارة, ع:04, ديسمبر 2018, ص.69.

[8]شهينازبلجيلح, " **الإدارة الإلكترونية وترشيد الخدمة العمومية**" (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, قسم علوم سياسية, جامعة مسيلة, 2012-2013), ص.21.

[9]سحر قادري الرفاعي, "**الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل إستراتيجي**", مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا, ع: 07, ص.314.

[10]نبيل كريبش, وزين العابدين دايلي, "**الإدارة الإلكترونية كمقاربة عالمية لمكافحة الفساد**" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: "الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر واقع وأفاق ", سوق الاهراس, الجزائر, 24 فيفري 2021), ص.06.

[11]المرجع نفسه, ص.06.

[12]فقير سامية, "**مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ظل التعديلات الجديدة في الجزائر**", (ورقة بحث مقدمة في ملتقى دولي حول: دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار, الجزائر, برج بوعريريج, 17-18 أفريل 2018) ,ص.05.

[13]زين العابدين دايلي, ونبيل كريبش " **التمويل الخارجي للجماعات الإقليمية في الجزائر: دراسة في دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية**", (ورقة بحث مقدمة في ملتقى دولي حول: الجماعات الإقليمية والتنمية المستدامة, الجزائر, بومرداس, 07-08-مارس 2021) ,ص.07.

[14]سهام شباب, "**إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية**" (ماجستير في العلوم الإقتصادية, قسم علوم إقتصادية, جامعة أبي بكر بلقايد, 2011-2012), ص ص.08-09.

[15]ياسين ربوح, " **محاضرات في مقياس إدارة الجماعات المحلية في الجزائر**" (قسم العلوم السياسية, جامعة قاصدي مرباح, السنة الجامعية, 2016-2017), ص.05.

[16]شباب سهام, " **اشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية**", مرجع سبق ذكره, ص ص.09-10.

[17]سامية عزيز, "**الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات**", المجلة العربية للتربية النوعية, م: 03, ع: 10, أكتوبر 2019, ص ص.331-332- 334- 335.